

في إطار الإصلاحات الواسعة التي تنفذها حكومة الملك / عبدالله بن عبدالعزيز في السعودية

## إقرار التنوع المذهبي وإنهاء الأحادية الفقهية في التشريع والتعليم والخطاب الديني

### إعادة تشكيل هيئة كبار الدين لاستيعاب التنوع المذهبي

### توسيع مجلس الشورى ورفده بكفاءات تمثل مختلف أنواع الطيف السعودي

### تعيين أول امرأة سعودية في منصب نائب وزير تأكيداً لحق النساء في تولي وظائف الولاية العامة

### إعفاء رئيسي مجلس القضاء وهيئة (الأمر والنهي) بعد تفاهم صدامهما مع الإعلاميين والهيئات السعودية التي تدافع عن حقوق المرأة والطفل وتعارض زواج الصغيرات والتمييز ضد النساء

الرياض / مباحث

إجري العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس السبت 14 تعديلاً وزارياً واسعاً شهد دخول امرأة للحكومة للمرة الأولى، كما أجرى تغييرات على رأس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي قطاع القضاء وعلى رأس البنك المركزي، وإعفاء الرئيس السابق لمجلس القضاء الشيخ صالح اللحيدان، والرئيس السابق لهيئة (الأمر والنهي) الشيخ إبراهيم الغيث اللذين أثارت تصريحاتهما ومفتاوهما الأخيرة موجة واسعة من الاحتجاجات من قبل الأوساط الاجتماعية والثقافية والإعلامية والنسائية والهيئات التي تعنى بالدفاع عن حقوق المرأة والطفل في السعودية.

ويجوب هذا التعديل وهو الأول منذ تولي الملك عبد الله عرش المملكة في 2005، عين العاهل السعودي رئيساً جديداً لمجلس القضاء الأعلى ووزراً جديداً للتربية والإعلام والصحافة، ولم تشمل التغييرات الوزارات السيادية (الدفاع والداخلية والخارجية)، ويندرج هذا التعديل في سياق عملية إصلاحات حذرة تجري تحت رعاية الملك عبد الله الذي كان وراء أول انتخابات بلدية جزئية شهدتها المملكة في 2005 حين كان لا يزال ولياً للعهد.

وشملت التغييرات تعيين الرئيس السابق لمجلس الشورى صالح بن حميد رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء والشيخ إبراهيم الحقي رئيساً للمحكمة العليا، كما عين محمد العيسى وزيراً للعدل والأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود الوكيل السابق للحرس الوطني في المنطقة الغربية ووزيراً للتربية وعبد العزيز الخوجة السفير السعودي في لبنان ووزيراً للإعلام وعبد الله الربيع وزيراً للصحة.

كما تم تعيين نورة الفايز نائبة لوزير التربية في حدث غير مسبوق في المملكة السعودية التي لا يمكن للمرأة فيها السفر أو العمل أو الزواج بدون موافقة «محرّم» ذكر من أسرته. وصدر أمر بتعيين الشيخ إبراهيم بن شبيب الحقي رئيساً لديوان المظالم بمرتبة وزير، فيما تم تعيين علي الحماد نائباً لرئيس ديوان المظالم، كما صدر أمر بتعيين محمد الدوسري رئيساً للمحكمة الإدارية العليا، وأمر خادم الحرمين بتشكيل المحكمة العليا برئاسة الشيخ عبد الرحمن الكلبية.

وعين وزير العدل السابق عبد الله بن محمد آل الشيخ رئيساً لمجلس الشورى وهو مجلس استشاري تم بالنسبة أيضاً رفع عدد أعضائه من 120 إلى 170 عضواً. كما أعفي رئيس هيئة حقوق الإنسان الحالي تركي السديري



على الضمير، ما أدى إلى قيام الرئيس السابق لهيئة مطالبة الحكومة السعودية بتخصيص بدل مخاطر لرجال الهيئة نتيجة تزايد حالات الاعتداء على منتسبي الهيئة من قبل المواطنين وبإذات الشباب السعودي، وهو ما يفرض أول تصريح لرئيس الهيئة الجديدة الذي قال إن الهيئة ستكون بعد اليوم مع قلوب المواطنين، الأمر الذي جعل المراقبين يربطون بين حديث الرئيس الجديد لهيئة عن ضرورة الاقتراب إلى قلوب المواطنين وبين تزامنه مع الاحتفال بعيد الحب الذي يكن له الرئيس السابق لهيئة عداً شديداً.

ولا يستبعد الذين أدهشتهم هذه التغييرات أن تكون الخطوة القادمة هي إعادة النظر في قرارات مهمة مثل قضايا تقنين الشريعة والتأمين التجاري «خاصة من الأعضاء الجدد ممن لديهم وجهات نظر مختلفة»، مشيراً إلى أن التشكيلة الواسعة لتسعين بالخبرة والحيوية، وهذا أمر مهم للغاية، وأيضاً تنوع التخصصات، فالأعضاء الجدد أكثرهم يحمل مؤهلات علمية وعالية، وهم أيضاً خريجو جامعات إسلامية كالأزهر والزيتونة، وهؤلاء يحتاجهم للنظم وفقاً للإجراءات القانونية كما يوسع دائرة الاجتهاد التي تحتاجها السعودية لحل مازق التشريع الحالي الذي ينحصر فقط في الفقه الحنبلي بل وفي

أضيق حلقاته المتمثلة في فقه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وتابعهما محمد بن عبد الوهاب، حيث تسببت هذه الأحادية ببروز معضلات نجمت عن اغتراب الأحكام الفقهية الوهابية عن العصر والتغيرات الجارية في المجتمع السعودي الحديث، وبالذات ما يتعلق بحقوق المرأة ومشاكل تزويج الصغيرات وتولي النساء مناصب الولاية العامة في الوزارات والمؤسسات العامة، وغير ذلك من القضايا التي يتشدد فيها فريق حنبلي إقصهني يحتكر الفتوى والتشريع استناداً إلى فقه ابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب، وما ترتب على ذلك من تشوه في الخطاب الديني السائد في السعودية لجهة التعامل مع المذاهب الإسلامية الخالفة التي ينظر الوهابيون إلى أتباعها كأهل بدع وضلال، وصولاً إلى أتباع الأديان الأخرى التي يتم توصيف البلدان التي تدين بها على أنها دار حرب!!

وبحسب مراقبين يعتبر أحد الأعضاء الجدد في هيئة كبار العلماء - وهو الشيخ د. قيس آل الشيخ مبارك - وينتمي إلى عائلة «آل مبارك» الأحسابية الكبيرة، وهي عائلة علمية مالكية المذهب وهو فقيه مالكي حاصلاً على شهادة الدكتوراه من جامعة الزيتونة في تونس، كما أن لديه عديداً من الدراسات والمؤلفات العلمية، وهو من عائلة مالكية عريقة، توارث أبناؤها القضاء، ولديهم مدرسة للفقه المالكي يديرونها، كما أن منطقة الأحساء عرفت تاريخياً بضمها للمذاهب الفقهية الأربعة، وسبق لعدد من عائلة مبارك تولي منصب القضاء في أبو ظبي، بوصفها مالكية المذهب، وكان آخرهم الشيخ العلامة أحمد المبارك رحمه الله تعالى».

أما العضو الجديد الشيخ د. محمد بن محمد المختار محمد، فهو من مشايخ المدينة المنورة، وترجع عائلته إلى أصول شقنيطية وهي من العائلات المالكية، بحسب ما يقوله الشافي.

ومن الأعضاء الجدد أيضاً الشيخ د. يعقوب بن عبد الوهاب بن يوسف الباحسين، وهو عالم كبير متخصص في أصول الفقه، ومن مواليد الزبير، وتخرج في جامعة بغداد، وتخصص في الشريعة والقانون، كما حصل على الدكتوراه من جامعة الأزهر في أصول الفقه».

ويعد الباحسين من علماء السعودية البارزين في أصول الفقه، وتتميز منطقتهم التي يرجع إليها بالتنوع المذهبي الذي يرفضه المتشددون الخالفة من أتباع الفرقة الحنبلية الوهابية التي تعتبر نفسها الفرقة الوحيدة الناجية من النار!!

من جانبها قالت الدكتورة نورة الفايز، وهي أول امرأة تشغل منصب نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات في تشكيل وزاري بتاريخ الحكومات في السعودية، إنها ستجري تغييرات في واقع تعليم البنات وفقاً للقيم والتوابت السعودية، موضحة أن أولى الخطوات التي ستتخذها هي فهم واقع تعليم البنات، والتنقل بعدها إلى مرحلة التطوير والتغيير والتحديث.

وشكلت نورة عبد الله الفايز، ما قبل هذا التعيين، منصب المدير العام للفرع النسائي بمعهد الإدارة العامة في الرياض، وهي حاصلة على ماجستير تربية - تخصص تقنيات تعليم - جامعة ولاية «يوتا» الأمريكية.

تشهد بلادنا مع اقتراب الموعد المحدد لانتخابات مجلس النواب عراكاً

وطنياً ديمقراطياً واسعاً تنافسياً للتداول السلمي للسلطة عبر نتائج صناديق العملية الانتخابية الحرة المباشرة وهو التزام بثبات وطني دستوري يتحرك معه خطاب إعلامي لا بد من أن يرتقي إلى مستوى المسؤولية الوطنية للذهاب نحو مشاركة نشطة وفاعلة والتفاف شعبي واسع لممارسة الحق الديمقراطي بصورة راقية حضارية وسلمية هادئة.

ويتم ذلك بالاعتماد على شفافية ونزاهة العملية الانتخابية بتوفير المناخات المناسبة وإتاحة الفرصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص المنظمات ذات الاختصاص بالشأن الديمقراطي ومراقبة الانتخابات محلياً وخارجياً وإشراك المنظمات والهيئات الدولية المهمة بالشأن الانتخابي بتوجيه الدعوات لكل من يحب المشاركة بالرقابة على سير العملية الانتخابية لمجلس النواب المقرر إقامتها في 27 أبريل 2009م كموعدهم محدد للاحتفال الانتخابي القادم والذي أصبح الحراك فيه واضحاً ومعلوماً للجميع من خلال الاستعدادات لجارية للترتيب والإعداد الجيد والنظم وفقاً للإجراءات القانونية النافذة تحت إشراف وإدارة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

وكم هو جميل أن يرافق كل هذا الحراك الديمقراطي شفافية وعلانية كبيرة وواضحة من تواصل ولقاءات مع كافة الجهات المختلفة المرتبطة وذات العلاقة بالشأن الانتخابي على المستوى المحلي الخارجي مستهدفة أنجاح العملية الانتخابية وفقاً للاستحقاق القادم في الزمان والمكان المحدد لذلك بصورة هادئة

لعل هذه العبارة قد مرت على مسامعنا جميعاً منذ أن كنا أطفالاً على مقاعد الدراسة في المرحلة الابتدائية في حينها لم نكن نعرف عن الحب سوى بعض القصص التي سمعناها عن مجنون ليلي وعن عنتره وعبلة وعن الأساطير الكردية لمو وزين كما أن المعجزة في حينها كانت مرتبطة في أذهاننا فقط ببعض قصص الأنبياء التي كنا نقروها في مناهجنا الدراسية.

كبرنا ففكر الحب في أذهاننا فبيننا قراء نهمين لكل القصص والأشعار التي تحدثت عن الحب ومعانيه كما أن المعجزة لا تعد مقتصره على الأنبياء وحدهم بل أن شعراء كثر قباين بد لنا أعجازاً حقيقياً كما أن تأثرنا بمشاهير عالم أمثال عنتره وقيس بن الملوح صار أكثر تعمقاً فصرنا نبحث حين كنا نشاهد النهايات الدرامية للأفلام والمسلسلات التي أنتجت عن هذه الشخصيات كل هذه الأمور والأحداث العاطفية لاقت قبولا واسعاً بين الأجيال الشبابية في مجتمعاتنا الشرقية وهذا ليس بالمستغرب أبداً فطالما عرف الرجل الشرقي بطوافقه المتوقدة والمتهوره لحد الجنون.

كذلك الأمر فنحن الشرقيين عموماً نهمنا بالأمور السياسية كاهتمامنا بالحب نفسه ففي دولنا العربية مثلاً حين يتم الحديث عن أية توارخ زمنية حدثت في أشهر معينة فإن أول ما نفكر به هي الأحداث السياسية المساختة التي حدثت في هذا التاريخ في سوريا مثلاً وحين يتم ذكر شهر تشرين فإن ما يحظر في ذاكرتنا لا تعدو مقتصره على أحداث سياسية وقعت في دولنا فقط بل أحياناً تتجاوز حدود بلداننا فولدتي مثلاً لطلما ريلت في ذاكرتها بين تاريخ ميلادي في عام 1979 وذكري قيام الثورة الإسلامية في إيران والتي جرت في العام نفسه.

وهكذا تجري الأمور في مجتمعاتنا الشرقية فالعاطفة

مع الأحداث

الحب في زمن السياسة

شيرازد يوسف

كاتب سوري



علي محمد راجح

نحو الاستحقاق الانتخابي